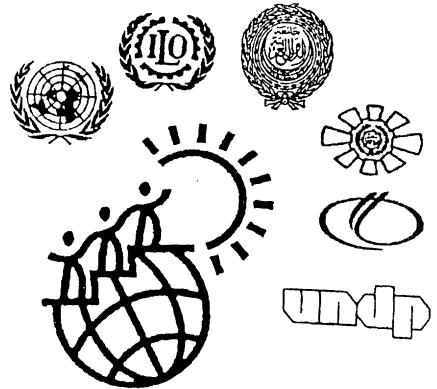


Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SD/1998/WG.1/CP.1  
7 December 1998  
ORIGINAL: ARABIC



ESCWA  
ECONOMIC COMMISSION  
FOR WESTERN ASIA  
1998  
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

الاجتماعي الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي  
المعني بالتتابع المتكاملة للمؤتمرات العالمية:  
متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية  
1998، ١١-٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨  
بيروت،

## سياسات وأهداف التنمية الاجتماعية في العراق في ضوء إعلان كوبنهاغن

جمهورية العراق  
هيئة التخطيط

إعداد

طالب العقابي

---

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف ولا تمثل  
بالضرورة آراء الإسكوا أو الجهات المنظمة للاجتماع.



لما كان التقدم الاجتماعي مرتبط بشكل وثيق بتحقيق تنمية اقتصادية ، فإن بناء الديمقراطية وتعزيز هياكلها والارتقاء بحالة حقوق الإنسان مرتبط هو الآخر بالتنمية الاجتماعية ، تعتبر التنمية الاجتماعية عامل حاسم في تطبيق مبادئ حقوق الإنسان وكذلك في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وهيئة الأحوال الالزمة للديمقراطية السياسية .

ولما كانت التنمية الاجتماعية كجزء من التنمية ، حقاً من حقوق الإنسان ، فمن البديهي أن تتحمل الدولة بالدرجة الأساس مسؤولية إنجاز هذا الحق . إلا إن الدول تتفاوت في إمكاناتها وقدراتها ، وبشكل خاص الدول النامية ، وهي الدول المعنية بالتنمية أكثر من غيرها ، سواء بسبب قلة الموارد أو نقص الإمكانيات العلمية والتكنولوجية وهنا ينبغي على الدول المتقدمة أن تحمل قدرأً كبيراً في المساعدة في إنجاز هذا الحق بحكم المسؤولية الدولية الجماعية ومقتضى مبادئ التعاون الدولي وتقديم المساعدة .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الجزاءات الدولية التي يفرضها مجلس الأمن لاعتبارات سياسية على بلد ما ، هي الأخرى تمثل عائقاً رئيساً وأساسياً أمام هذا البلد في تحقيق التنمية وتوفير مستلزمات الرفاه والتقدم الاجتماعي لشعبه . ونعتقد أنه ينبغي على الخبراء وبما توفره أجواء الاجتماع من شروط الحوار الإيجابي والتحاطب الودي أن يدرس بعناية ومن الناحيتين القانونية والسياسية أثار تطبيق الجزاءات الاقتصادية على حقوق الإنسان وعلى حقه في التنمية بشكل خاص . فلقد كان للحصار الاقتصادي المفروض على العراق بوجوب قرار مجلس الأمن ٦٦١ في ٦ / آب / ١٩٩٠ واستمراره اثر بالغ في إيقاف عملية التنمية الشاملة ، وإعاقة الدولة عن الإيفاء بالتزاماتها إزاء شعبها في هذا الميدان . لذا فإنه يصعب التحدث عن التنمية الاجتماعية في العراق بمعرض عن الوقوف على الآثار الخطيرة التي خلفها الحصار الاقتصادي ، وقد أوجزنا ذلك في التقرير، قدر تعلق الأمر بالتنمية الاجتماعية .

إن إقامة نظام اقتصادي دولي بعيد عن سياسة التفرد والسلط والهيمنة ويعتمد الديمقراطية ومبادئ العدل والأنصاف يمثل أحد الشروط الأساسية لإنجاز التنمية ، لكونه الإطار المناسب للمساواة بين الدول والشعوب بحكم الترابط الوثيق بين رفاهية البلدان المتقدمة من جهة ونمو وتطور البلدان النامية من جهة ثانية وانعكاس ذلك على رفاهية الأسرة الدولية برمتها .

## الركائز والأهداف الأساسية لإعلان كوبنهاجن

١. التزم مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في إعلان كوبنهاجن وفي برنامج العمل الصادر عن هذه القمة بتهيئة بنية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تكون الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية . كما أكد أيضا على ارتباط التنمية الاجتماعية بتعزيز السلم والحرية والاستقرار والأمن على الصعيدين الوطني والدولي معا .

٢. وقد أعلن رؤساء الدول والحكومات في هذا المؤتمر إن غايات التنمية الاجتماعية وأهدافها تتطلب بذل جهود مستمرة لتقليل وإزالة المصادر الرئيسة للكرب الاجتماعي وعدم الاستقرار في الأسره وفي المجتمع " وتعهدوا وبوجه خاص "على مكافحة الأوضاع التي تنتشر في العالم وشدد على نحو خطير صحة شعوبها وسلامتها منها وراحتها، وبيان توليهما الاهتمام على سبيل الأولوية .

ومن بين هذه الأوضاع الجوع المزمن وسوء التغذية ومشاكل المحدرات غير المشروعه والجريمة المنظمة، والفساد والاحتلال الأجنبي والصراعات والاتجار غير المشروع بالأسلحة ...."

٣. من مراجعة إعلان كوبنهاجن وبرنامج عمله نرى انه يؤكّد على النقاط الآتية :

١. التركيز وفي أكثر من مكان من وثيقة الإعلان وبرنامج العمل على مسائل الديمقراطية والمسألة الحكومية والإدارة والشفافية وعلى ضرورة هيئة البنية الملائمة لإدارة التنمية على المستوى الوطني .

ب. الإشارة السريعة إلى حق الشعوب في تقرير المصير، وإلى الآثار السلبية للاحتلال الأجنبي على التنمية ، ولا تكفي تجاوز الآثار السلبية للنظام السياسي الدولي والنزاعات الداخلية على التنمية الاجتماعية .

ج. في الالتزام الثاني للإعلان ، دعا رؤساء الدول والحكومات إلى " القضاء على الفقر في العالم بالتخاذل إجراءات وطنية حاسمة ومارسة التعاون الدولي ، باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية " كما أفهم دعوا إلى تركيز الجهود والسياسات على " معالجة الأسباب الجذرية لل الفقر وعلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع " .

د. لم يتطرق الإعلان وبرنامج العمل الى العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة في العالم

وللمناخ الدولي غير الملائم للتنمية الاجتماعية . ففي حين دعا الالتزام الثامن إلى ضرورة تضمين " برامج التكيف الهيكلي أهدافاً للتنمية الاجتماعية ولا سيما أهداف القضاء على الفقر ، والعمل على توفير فرص التشغيل الكامل والمنتج وتعزيز التكافل الاجتماعي " ، فإن الالتزام التاسع دعا إلى تنفيذ الوثيقة الخاتمة جولة أورغواي لمواضيع التجارة المعددة الأهداف تنفيذاً كاملاً في المواعيد المحددة لها .... من دون أن يشير إلى الآثار الاجتماعية السلبية وغير الملائمة التي قد تنشأ عن تطبيق مثل هذه الوثيقة .

هـ. إن السياسات وال استراتيجيات المقترحة في برنامج العمل قد حضرت نفسها في الجوانب الفنية دون مناقشة آثار غياب البيئة الدولية والوطنية الملائمة على التنمية الاجتماعية ، وعلى خطوات العمل المقترحة للقضاء على الفقر وتوفير فرص التشغيل المنتجة وعميق التكافل الاجتماعي .

٤ . يلاحظ كذلك من دراسة وثيقة الإعلان وبرنامج العمل أهمما يؤكdan على خلق إطار عملى للنمو الاقتصادي وتنمية مستدامتين وبلغ بيئية وطنية وعالمية واحدة بالتنمية الاجتماعية ، وذلك لخاربة الفقر وتعزيز العمالة المنتجة ، والحد من البطالة وتحقيق التكافل الاجتماعي . إن جميع الأعمال الموصى بها مترابطة من حيث ما يتطلبها التخطيط لها بما في ذلك مساهمة الأشخاص المعينين ، أو في النتائج التي تعكس الواقع الإنسانية . إن سياسات الحد من الفقر وتقليل الفروق ومكافحة النبذ الاجتماعي تتطلب خلق فرص عمل ، ولن تكون متكاملة أو فعالة ما لم توضع المعايير للقضاء على التمييز وتعزيز المشاركة ورفع مستوى العلاقات الاجتماعية بين الجماعات والبلدان . إن تعزيز التفاعل الإيجابي بين السياسات البيئية والاقتصادية أمر مهم أيضاً للنجاح على المدى البعيد . إن رفاهية الناس تتطلب التمتع بحقوق الإنسان والحربيات الأساسية ، والحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية والخدمات العامة الأخرى وتطوير العلاقات المتاغمة داخل المجتمعات . إن التكافل الاجتماعي وقدرة الناس على العيش سوية ، بكل ما يتعلق بكرامة كل إنسان والصالح العام ... التعددية ... التنوع ... اللاعنف ... والتضامن ، بالإضافة إلى قدرهم على المساهمة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يشمل معناه كافة جوانب التنمية الاجتماعية وكل السياسات . والتكافل الاجتماعي يعني أيضاً حماية الفقير إلى جانب الحفاظ على حقه في الإبداع والابتكار وأيضاً يدعونا إلى توفير بيئه اقتصادية سليمة وحرية الثقافة كما يدعو إلى مساهمة كاملة من الدولة والأفراد المدنيين .

٥ - أن لل الفقر عدة مظاهر، ضمنها انعدام الدخل والموارد الإنتاجية الكافية لتأمين أسباب العيش المستديم، الجوع وسوء التغذية وتدھور الصحة، و محدودة الحصول على التعليم والخدمات الأخرى، ارتفاع نسبة الأمراض والوفيات الناتجة عن الأمراض ، التشرد ، السكن غير الملائم ، البيئات غير

الأمنة ، التمييز الاجتماعي والنبيذ، وعدم المشاركة في صنع القرار في الحياة الاجتماعية والثقافية، ضياع أسباب الرزق نتيجة الركود الاقتصادي، الفقر المفاجئ نتيجة الكوارث أو الصراعات، فقر العمال ذوي الأجور المنخفضة، والعوز المطلق للناس الذين لا يخضعون لنظام حماية العائلة أو مؤسسات الأمان الاجتماعي. وتحمّل المرأة نصيباً غير متكافئ من أعباء الفقر، وكذلك الأطفال الذين ينشأون في حالة فقر وهم متضررون عادة ، كما إن الشيوخ، الأشخاص المعوقين، السكان الأصليين، اللاجئين، الأشخاص المهاجرين هم أيضاً معرضين للفقير.

وإضافة لهذا ، فإن الفقر في كل أشكاله يمثل عقبة للاتصالات ووصول الخدمات ، علاوة على الأخطار الصحية الكبيرة ، وإن الناس الفقراء هم بالخصوص سريعي التهشيم نتيجة الكوارث والصراعات. الفقر المطلق حالة تميّز بالحرمان الشديد من الاحتياجات الأساسية الإنسانية من ضمنها : الغذاء، المياه الصالحة للشرب ، الوسائل الصحية، الصحة، السكن، التعليم والأعلام. إن الفقر المطلق لا يعتمد على الدخل فقط وإنما على وصول الخدمات الاجتماعية أيضاً.

٦ - أن العمل المنتج والتوظيف عنصران أساسيان للتنمية إضافة لكوكهما عنصران هوية الإنسان ينبغي أن يسبر كل من النمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية المستدامة إضافة إلى توسيع العمالة المنتجة جنباً إلى جنب . فالعمل المناسب والأجور المناسبة لقاء الأعمال وسيلة فعالة للحد من الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي. إن تحقيق هدف العمالة التامة يتطلب التنسيق على كل المستويات بين مؤسسات الدولة، المساهمين الاجتماعيين وكافة شرائح المجتمع المدني خلق الأوضاع التي تمكن كل فرد من المساهمة والانتفاع من العمل المنتج. وفي عالم تزداد فيه العولمة والاعتمادية بين الدول ، من الضروري أن يدعم التنسيق العالمي كافة الجهود الوطنية.

٧ - إن الغاية من التكافل الاجتماعي هي خلق "مجتمع للجميع" يؤدي فيه كل فرد ، مع حقوقه ومسؤولياته دوراً فاعلاً . إن مثل هذا المجتمع الشامل يجب أن يبني على أساس احترام حقوق الإنسان والحرريات الأساسية ، التنويع الديني والحضاري، العدالة الاجتماعية والاحتياجات الخاصة للناس الضعفاء والمتضاربين والمشاركة الديمقراطي وسيادة القوانين. إن الطبيعة التعبدية لأغلب المجتمعات تسببت ، في ظروف معينة ، إلى حدوث مشاكل في خلق الانسجام والتنسيق والوصول المتكافئ إلى الموارد في المجتمع .

إن فهم كل إنسان فيما يتعلق بأهمية سيادة القوانين، لم يتحقق بعد، فالرغم من جهود الأمم المتحدة في هذا المجال بعد إنشائها، فإن السعي إلى إيجاد مجتمع إنساني ، مستقر وعادل لم يحقق نتيجة واضحة.

٨ - إن تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية لا يمكن أن يكون بمعزل عن الرغبة السياسية المتقددة

والنمساكة على الصعيدين الوطني والعالمي لاستثمار قدرات الناس وخبراتهم ، حيث تعتبر التنمية الاجتماعية وتنفيذ برنامج عمل القمة هما بالأساس من مسؤولية الحكومات وعلى الرغم من أهمية وضرورة التعاون الدولي والإقليمي للتنفيذ الأمثل على كافة المستويات ، فإنه يتطلب العديد من الإجراءات التي يجب أن تتخذ على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مؤسساتها.

### أهداف وسياسات التنمية الاجتماعية في العراق

تعتبر التنمية عملية شاملة تتكامل فيها جميع أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي مكونة كلاً واحداً لا يمكن فصله ، وهي عملية متكاملة تتفاعل علاقتها تفاعلاً مشتركاً على نحو متداول وتظهر آثار هذه التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد. من هذا المنطلق جاءت الخطط والبرامج والسياسات التي تبنتها الدولة في العراق منذ ثورة ١٩٦٨ (٣٠) قوز ١٩٦٨ والتي تهدف إلى إيجاد تنمية متكاملة ومتراقبة تشمل جميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث فتحت الثورة آفاقاً رحباً في كل الأنشطة وعلى مختلف الأصعدة وبصورة خاصة ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاهتمام المتزايد بالقيمة العليا للإنسان العراقي وصولاً لتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي.

لقد حققت الدولة إنجازات كبيرة في حياة المجتمع من خلال التغيرات العديدة التي حدثت في مختلف ميادين الحياة بصورة عامة والجوانب الاجتماعية بصورة خاصة تتمثل بصدور العديد من التشريعات والأنظمة التي كانت تسعى من خلالها الارتقاء المستمر لأداء الإنسان باعتباره هدف للتنمية ووسيلتها من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي.

وقد تبنت الدولة تحقيق الأهداف والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الاجتماعية واتخذت الإجراءات الهامة لتنفيذ البرامج الصحية والتعليمية والبيئية ولاسيما البرامج المتعلقة بالرعاية الطبية الأولية والتغذية ورعاية الأمومة والطفولة ومكافحة الأمراض والصحة البيئية ومنع التلوث وتوفير فرص العمل في مختلف مجالات الحياة والعناية بالأسرة، كما حرصت الدولة على تنفيذ سياسات وبرامج تتعلق بفائدتي الرعاية الأسرية إضافة إلى برامج خاصة برعاية المعوقين وإعادة تأهيلهم ودمجهم بالمجتمع.

إن كل هذه البرامج والسياسات وضعت من أجل تلبية احتياجات الفرد والمجتمع الأساسية باتجاه تحقيق الرفاه الاجتماعي وقد جاءت منسجمة مع الأهداف العامة المؤقر كوبنهاكن لتخفيض شدة الفقر والحد منه وتوسيع العمالة المنتجة وتحقيق التكافل الاجتماعي .

إلا إن الظروف الاقتصادية التي فرضها الحصار الاقتصادي على القطر أدت إلى تراجع تنفيذ هذه السياسات وتدني مستوى المعيشة وتفاقم الحالة الصحية وارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع إضافة إلى حرمان العراق من التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية المتكاملة .

احتل موضوع التنمية الاجتماعية في العراق أهمية خاصة في خطط وبرامج الدولة لكونه يمثل التجسيد الوعي للمبادئ والأسس التي استهدفت إجراء التحولات الاجتماعية التي تحقق الرفاه الاجتماعي، لذا كان هذا التصور الذي ربط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في محمل عمليات الإنتاج والاستهلاك المادي والخدمي يحقق تغيراً اجتماعياً مخاطراً يستخدم لبعث وتنمية الطاقات البشرية باتجاه العمل الاجتماعي في مجالاته المختلفة من خلال:-

- تحقيق مستوى معيشي أفضل وذلك بتحسين دخل الفرد .
- تطوير القيم وتنظيم العلاقات الاجتماعية لتصبح أكثر إنسانية وعدلاً .
- تحقيق الاستقرار والطمأنينة للإنسان بتهيئة المناخ الاجتماعي الآمن والملايم للمعيشة .
- ضمان المشاركة الفعالة للمجتمع في إحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية عن طريق المشاركة باتخاذ القرار وتحقيق أولوية المشاريع المطلوبة .

وفي ضوء ذلك فإن العراق يسعى إلى :

- إزالة أثار الحصار الاقتصادي وتوفير فرص العمل عن طريق زيادة الطاقات الانتاجية والخدمية في القطر .
- القيام بالمهام الوقائية والعلاجية والتأهيلية التي تحد من انحراف عملية التنمية الاجتماعية ومحاصرة الآثار الاجتماعية التي أفرزها الحصار الاقتصادي وجعلها في أضيق إطار ممكن لأجل حماية المجتمع من التفكك والانهيار .
- تحقيق الاطمئنان الاجتماعي والرفاه للإنسان من خلال حماية المجتمع وإشباع حاجاته الأساسية وحماية البيئة .

إن التنمية الاجتماعية في العراق قد بنيت في ضوء فرضيتين اساسيتين ، تدور الأولى حول الاتجاهات المتأحة للتغيير وتحويل طبيعة السلوك المكون لأفراد المجتمع على شكل علاقات اجتماعية تتمتع بكفاءة وفعالية لتحقيق الأهداف المرسومة . وبناءً على ذلك فإن **تنمية قدرات الإنسان** وتطوير مهاراته تؤثر في نشاط وعمل وفاعلية التنظيمات الاجتماعية التي يتمتع بها وبضمنها تنظيمات المجتمع المدني ، والفرضية الثانية تدور في ضوء العلاقة القصدية المتوازنة بين جوهر عملية التنسيق بين التنمية الاقتصادية (إنتاج سلعي ، مادي) والتنمية الاجتماعية (إنتاج خدمي) بكافة هيكلها وسياساتها وفق نظام ذو مرونة عالية تتوافق فيه قطاعات الإنتاج المادي والسلعي والخدمي تكون حصيلتها إشباع الحاجات الأساسية للمواطن والمجتمع ومن ثم تحقيق الرفاه الاجتماعي المنشود .

أن استراتيجية التنمية الاجتماعية وفق هذا الأساس ارتبطت بستراتيجية التنمية الاقتصادية، فتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية مرتبط بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وكلا الاستراتيجيتين سعياً إلى تحقيق أعلى كفاءة لاستغلال الموارد المادية والبشرية باتجاه إشباع الحاجات الأساسية للمواطن والمجتمع وحماية البيئة.

لقد أكدت مكونات التنمية الاجتماعية واستراتيجياتها على عملية استهانة طاقات الإنسان الإنجازية والإبداعية وفق بدائل اقتصادية واجتماعية حكمتها الظروف التي عاشها العراق. إن العديد من مقررات إعلان كوبنهاغن مطبقة في العراق وخاصة مسألة التساوي بين الجنسين ، فإن المرأة في المجتمع العراقي لها كافة الحقوق في مختلف مجالات الحياة على حد سواء مع الرجل في التعليم والأجور والارتفاع في المناصب الإدارية العالية، حيث أن القوانين المدنية والشريعية الإسلامية تعطي المرأة حقوقها وتساويها مع الرجل في كافة الواجبات والحقوق.

### الإنجازات

- في ضوء الاستراتيجيات والأهداف والإجراءات المتخلدة لتحقيق ذلك يمكن إلقاء الضوء عليها وعلى النحو آلتى :

١ . في مجال التكافل الاجتماعي :  
التوافق حول المسؤولية المشتركة للحكومة والمجتمع المدني في تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية وفي تحقيق الرفاه الاجتماعي.

الإجراءات :  
- احترام حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية ، والعدالة الاجتماعية والاحتياجات الخاصة بالناس من خلال توفير وتنظيم فرص العمل لكل مواطن بما يتناسب واستعداده وقدراته وما حصل عليه من علم وخبرة .

- توفير المستوى المعاشي اللائق للفرد بما يؤمن متطلبات الحياة الأساسية الكريمة .  
- الاهتمام برعاية الفئات الخاصة من المعوقين والأيتام وفاقدي الرعاية الأسرية والمسنين والعاجزين من خلال فتح دور الرعاية الأسرية والمسنين والعاجزين والمعاقين من خلال فتح دور رعاية خاصة لكل فئة من هذه الفئات وبضمها الإناث وتزويدها بكل المستلزمات الضرورية وعلى سبيل المثال بلغ عدد الإناث المسجلات في هذه الدور في سنة ١٩٩٦ على سبيل المثال وعلى النحو

آلتى :

- أ - نسبة الإناث في وحدات رعاية الأحداث بلغت % ٣٩,٧ .
- ب - نسبة الإناث المسنات والمعدات في دور رعاية المسنين بلغت % ٢٨,٦ .
- ج - نسبة الإناث المعوقات في وحدات الرعاية الخاصة % ٣٢,٥ .
- د - بلغ عدد الأسر المشمولة بقانون الرعاية الاجتماعية لسنة ١٩٩٦ (٦٤٣٥٤) أسرة.
- توفير وسائل الرعاية والحماية للطفلة وتنشئتها النشأة الصحيحة .
- رعاية الأسر معدومة الدخل وذات الدخل الواطي من خلال تخصيص راتب رعاية الأسرة بما يؤمن لهم حياة كريمة ورعايتها أبناءها من التشرد والانحراف، حيث بلغ عدد الأسر المشمولة بقانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ في سنة ١٩٩٧ على سبيل المثال (٥٤١٣٣) أسرة . بعد أن كان عدد الأسر (٣٩٤٤٦) أسرة في منتصف الثمانينات (١٩٨٥) .
- العمل بوسائل الدفاع الاجتماعي من الوقاية من الانحراف وإصلاح المودعين والنزلاء حيث ضمنت الدولة إيداع هؤلاء في المرافق الملائمة والعمل على تدريبهم وإرشادهم وتعليمهم الحرف من خلال تواجدهم في هذه المؤسسات .

## ٢ - الضمان والتكافل الاجتماعي وتشجيع وحماية حقوق الناس وتوجيه المؤسسات نحو الاستجابة لاحتياجات الناس .

الإجراءات :

- تعزيز الثقة بين المواطنين ودوائر الدولة وتطوير عمليات تيسير الموارد إلى جميع الناس .
- تنشيط الخدمات الاجتماعية العمالية المباشرة وغير المباشرة والتي تعود على العاملين من خلال إصدار التشريعات كقانون العمل النافذ رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ وكثير من التشريعات الأخرى في هذا الاتجاه .
- توسيع حلقة الضمان الاجتماعي ليشمل كافة العاملين في القطاع الخاص والحرفيين والكسنة من خلال قانون الضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ ومن خلال التشريعات العمالية الأخرى .
- رفع مستوى الرواتب التقاعدية للعمال والموظفين الذين أحيلوا على المعاش .

### ٣ - المشاركة التامة في المجتمع وتلبية الاحتياجات :

الإجراءات :

- تطوير نشاط مراكز التدريب المهني باستخدام أسلوب التدريب بالوحدات في أجهزة الدولة والقطاع العام بهدف تلبية الاحتياجات المهنية للموظفين والعاملين ومن خلال المراكز التدريبية في المؤسسات ذات العلاقة .
- تطوير مراكز التدريب المهني وتوسيعها في القطاع الخاص وقد بلغ عدد هذه المراكز التي فتحت بجازة من الدولة حوالي (٢٠٠) مركز .
- تمكين مؤسسات المجتمع من المساهمة في تقديم الاستشارات وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، وقد قام الاتحاد العام لنساء العراق على سبيل المثال بتقديم حوالي (٦٣١٤) استشارة خلال المدة (١٩٩٣ - ١٩٩٥) في مجال التشريعات القانونية أو حل المشاكل الأسرية أو التمويل ، منها المشاكل الاقتصادية شكلت نسبة ٤٥٪ والمشاكل العائلية نسبة ٢٢٪ والمشاكل الاجتماعية نسبة ٢١٪ والمشاكل الصحية نسبة ٦٪ والمشاكل الحياتية والمدنية نسبة ٣٪ .
- إنشاء مجموعات إنتاجية للمعوقين القادرين على العمل بهدف توسيع مشاركة هذه الفئة من الناس في العملية الإنتاجية ودمجهم في المجتمع، وقد أصدرت الدولة قانون بقصد تشغيل المعوقين في أجهزة الدولة إضافة إلى قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق بإنشاء الورش الخدمية لتشغيل المعوقين .
- تقديم التسهيلات لتشجيع القطاع الخاص في إنشاء دور الحضانة في أماكن التجمعات السكانية من خلال تشريع القوانين الخاصة بذلك .

### ٤- المساواة والعدالة الاجتماعية :

الإجراءات :

- توسيع الطاقات الاستيعابية لمعاهد ووحدات الرعاية الاجتماعية لتعليم وتأهيل المعوقين بشكل يتناسب مع الإمكانيات العقلية ، كإنشاء صفوف تعليم للأطفال بطيئي التعلم في المدارس الابتدائية وتوسيع التعليم ليشمل القرى النائية إضافة إلى فتح صفوف تكميلية للمرحلة الدراسية المتوسطة في المدارس الابتدائية للمناطق التي لا تتوفر فيها مثل هذه المدارس .

- ضمان حصول الناس كافة على الخدمات التعليمية الرسمية وغير الرسمية التي تتيح لهم المشاركة والانتفاع من كافة أنماط التعليم من خلال توسيع الخدمات التعليمية لتشمل القرى النائية والمرتحلين إضافة إلى فتح صفوف تكميلية للمرحلة الدراسية المتوسطة في المدارس الابتدائية في المناطق التي لا تتوفر فيها مثل هذه المدارس ونشر التعليم العالي في كافة محافظات القطر .

- إنشاء دور الدولة لإيواء الأطفال والشباب المعوقين والمتخلفين عقلياً بهدف التخفيف من معاناة الآسر وت تقديم الرعاية المستمرة لهذه الفئة ، إضافة إلى إيواء المشردين من الأطفال والأحداث ، وإيواء المعوقين نتيجة الحروب في مدن خاصة كمدينة الذرى والشموخ إضافة إلى تقديم الرعاية الصحية إليهم في المراكز العلاجية والطبية وأشراف الآسر في رعاية هؤلاء المعوقين .

#### ٥- تلبية الاحتياجات الاجتماعية الخاصة:

##### **الإجراءات :**

- تمكين الضعفاء والمعوقين من المشاركة الإيجابية في المجتمع من خلال تشجيع القابلات والمهارات والخبرات التي يتمتع بها هؤلاء الناس ، عن طريق المدارس والمعاهد الخاصة للصم والبكم وغيرها من المعاهد التأهيلية .

- تعزيز القواعد الموحدة بشأن تكافؤ الفرص للأشخاص المعوقين التي وضعتها الأمم المتحدة من خلال الاستفادة من مساعدات برنامج الأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع جديدة لرعاية المعوقين والاستفادة من الأجهزة والمعدات ووسائل النقل ووسائل التعليم والتدريب والتأهيل لتمكين الأشخاص المعوقين من المساهمة والانتفاع من المشاركة التامة في المجتمع .

- قام العراق بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتنفيذ مشروع التأهيل الاجتماعي للمعوقين وبهدف هذا المشروع بشكل خاص إلى تعزيز دمج المعوقين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع عن طريق توفير عدد من فرص العمل للمعوقين في القطاع الخاص . كما سلّم هذا المشروع في توسيع فرص العمل الذاتي للمعوقين و تم إنشاء ولغاية سنة ١٩٩٨ ثانية وثلاثون مشروعًا صغيرًا ذاتيًا مدرًا للدخل حيث تم منح هؤلاء المعوقين قروضاً مالية بشروط ميسرة بحدود ٦٠٠ ألف إلى مليون دينار عراقي .

ومن خلال متابعة هذا الشاطئ وجد بان هؤلاء المعوقين يحققون أرباحاً شهرية بحدود ٨٠ ألف إلى ١٢٠ ألف دينار عراقي ، كما ساهم هذا المشروع بتصلیح (٢٠) باصاً لنقل طلاب معاهد التأهيل المهني وتزويد هذه المعامل بالمواد الأولية التدريبية ، وإنشاء ورش خياطة متكاملة في معهد الهدى وتم تجهيزها بمكائن خياطة صناعية و منزلة جديدة .

استطاع هذا المشروع شراء واستيراد مكائن حياطة صناعية و منزلية ومكائن حياكة بحدود (١٢٠) ماكينة ، بكلفة مليون دولار أمريكي و تم توزيعها على معاهد التأهيل المهني الخمسة وعدد من المعاهد التعليمية .

## ٦ - في مجال القضاء على الفقر

التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية للبلد وتنمية الموارد البشرية وتوفير الخدمات الصحية وانتشار وتوفير الحماية البيئية .

### الإجراءات :

- التوسيع في الفرص لتحسين أحوال الناس الذين يعيشون في حالة فقر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعطاء راتب رعاية الأسرة الذي يكفل تأمين مستوى معاش يقيهم الحاجة والحرمان ويخصص راتب شهري للأسرة الفقيرة وذات الدخل الواطئ .
- توفير الاحتياجات الرئيسية للسكان بشكل واسع في ظروف الحصار الاقتصادي عن طريق البطاقة التموينية ومحضصات الدعم المعاشى للموظفين الذى تتولاه الدولة لشراء المواد التموينية لمكافحة الغلاء وتلافي نقص الاحتياجات الأساسية .
- وضع سياسات تكفل الحماية الاقتصادية والاجتماعية المناسبة أثناء فترات الحمل والولادة عن طريق استمرار الراتب للمرأة العاملة والموظفة أثناء الخدمة إضافة إلى إجازة الحمل والرعاية ومعوقات العجز والشيخوخة ودور الرعاية والإيواء ، ومن خلال القوانين والتشريعات التي تكفل لهن العيش الآمن .
- وضع سياسات تدعيم الأسر لتسهيمن باستقرارهم عن طريق توزيع قطع الأرضي السكنية للمستحقين من عوائل الشهداء والمفقودين ومن خلال مدن الإيواء للمعوقين وإنشاء المراكز الاجتماعية لتنمية وتوسيع الأسر الفقيرة وتقديم الإرشادات الأسرية بما يضمن تماسك الأسر اجتماعياً واقتصادياً عن طريق صناديق الزكاة وصناديق التكافل وتدريب الممكين منهم لإكسابهم المهارة والحرف التي تدر عليهم دخلاً مناسباً .
- وقد قام العراق وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على تنفيذ مشروع يهدف مساعدة حكومة العراق في وضع خطة عمل للطوارئ للتخفيف الشامل من الفقر ، بما في ذلك وضع برامج تهدف إلى تخفيف حدة الفقر في العراق خلال سنة ١٩٩٨ .

- كما تم تتنفيذ مشروع مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لأجل تأهيل وصيانة وإصلاح ومعالجة مضخات الضخ للمجاري ومنتشرات الصرف الصحي لتنقیل المشاكل الصحية الناجمة عن تلوث مياه الشرب وذلك بإيقاف تدفق مياه المجاري إلى الأنهار مباشرة . وقد تم تخصيص مبلغ مقداره حوالي مليوني دولار لهذا الغرض .

## ٧ - تعزيز النمو الاقتصادي في مجال التقدم الاجتماعي والتنمية البشرية المستدامة لجميع الناس

الإجراءات :

- أيجاد الأعمال المناسبة للناس الذين يعانون الفقر كوسيلة لخاتمه والاهتمام بالصحة والتعليم وإعطائهم الأولوية في الخدمات الاجتماعية المقدمة للأفراد . وقد اكتسبت الخدمات الصحية والاجتماعية أهمية متميزة لصلتها المباشرة بحياة المواطن وديومنة عطاءه اجتماعياً واقتصادياً ويمكن بهذا الصدد تثبيت المؤشرات الآتية :

أ - ازدياد عدد المستشفيات من ١٤٩ مستشفى في سنة ١٩٦٨ إلى ٢٥٢ مستشفى في سنة ١٩٨٩ بنسبة زيادة قدرها حوالي ٦٩٪، أما عدد الأسرة فيها فقد ارتفع من ١٦٣٢٧ إلى ٢٦٥٢ سريراً.

ب - وارتفعت أعداد ذوي المهن الطبية (الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان) من ١٩٣٧ إلى ١١٨٦٧ أي بنسبة زيادة قدرها ٥١٢.٦٪ خلال الفترة ذاتها .

ج - وارتفع أعداد ذوي المهن الصحية المساعدة من (٥٣٠٣) إلى (٣٥٠٢٢) بنسب زيادة قدرها حوالي ٥٦٪ خلال نفس المدة . وارتفع عدد وحدات الرعاية الاجتماعية بنسبة زيادة قدرها حوالي ٩.٨٪ للمرة نفسها، وازدادت نسبة المستفيدن من هذه الوحدات بنسبة قدرها ٧٦٪، وينسحب الوصف نفسه بتطور هذه الخدمات في منطقة كردستان للحكم الذاتي وللفترة نفسها .

وعلى صعيد الخدمات التربوية والتعليمية ، فقد تطورت هذه الخدمات تطويراً نوعياً هائلاً خلال الفترة ذاتها إذ بلغت أعداد المسجلين في مراحل التعليم المختلفة (٤٤٦٢) ألف طالب وبلغت نسبة الإناث المسجلات حوالي ٤١.٤٪ في السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٦ ، ضممتهم العدد الكبير من المدارس والمؤسسات الجامعية إذ بلغ عدد الجامعات على سبيل المثال في أعقاب سنة ١٩٩١/١٩٩٠ (١٢) جامعة .

- التشجيع على توليد الدخول المترتبة وتعزيز الوصول الى مصادر إنتاجية تساعده في الحصول على الدخل .
- تشجيع الأفراد والقطاع الخاص على تقديم الخدمات الاجتماعية عن طريق السماح بإنشاء المستشفيات الأهلية والتعليم الجامعي الأهلي .
- فسح المجال للعمل لشرائح المجتمع المختلفة من خلال أجهزة الدولة والقطاع الخاص وتوفير الخدمات الإرشادية لفرص العمل المتاحة في المجتمع وقد بلغت نسبة مساهمة الإناث إلى المجموع الكلي للعاملين في كل من القطاعات الاقتصادية لسنة ١٩٩٥ من العاملين في أجهزة الدولة والقطاع الاشتراكي والختلطي حوالي ٣٩,٦٪ من قوة العمل وكانت أعلى نسبة مشاركة للإناث في قطاع التمويل حيث بلغت هذه النسبة ولنفس السنة ٦٢,٢٪ تليها العاملات في قطاع الخدمات حيث بلغت هذه النسبة ٤٧,٤٪ .
- تبني مشاريع استثمارية ذات العمالة الكثيفة لأجل إتاحة أكبر فرص عمل ممكنة للسكان القادرين على العمل ومحاولة توزيع هذه المشاريع على كافة مناطق القطر وحسب تركيز المجمعات السكانية .

#### ٨ - دعم وتوسيع الفرص الاقتصادية للمرأة وحصولها على الموارد الإنتاجية

**الإجراءات :**

- التشجيع على توليد الدخول المترتبة وتمكين النساء الفقيرات من الفئات العمرية المنتجة من الحصول على التسهيلات الائتمانية والقروض من خلال تشجيع المشروعات الاستثمارية التي تتيح توفير فرص عمل للنساء كالمشاريع الحرافية ، وقد تم استثمار إمكانيات المنظمات الدولية في تطوير الأنشطة الاقتصادية في الاتحاد العام لنساء العراق والتنسيق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لأعداد برنامج مشترك يهدف لتطوير واقع المراكز التدريبية وإقامة مشاريع مدرة للدخل للنساء ، وتم اختيار محافظتين لهذا النشاط هما محافظة ديالى والبصرة لهذا الغرض . كما اعتمد الاتحاد أسلوب التسليف لشراء وسائل الإنتاج الذي يعتبر جزءاً مهم من نشاط الاتحاد لأنه يوفر فرص عمل للنساء الأكثر حاجة والمعيلات لأسرهن ولزوجات الشهداء والأسرى والمفقودين وقد تم خلال السنوات المدرجة في الأدنى على سبيل المثال التسليف للسلطات الإنتاجية من قبل النساء وعلى النحو آلاي:

السنوات	ماكينة حياطة	تنور غاز	محل بيع الخضروات
١٩٩٣	٦١	٤	-
١٩٩٤	٢٥٠	١	١
١٩٩٥	٤٨	١٠	-

وقام الاتحاد العام لنساء العراق من تشغيل النساء في المشاريع الإنتاجية والاقتصادية التابعة له بحيث وظف في السنوات ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥ ١٩٩٥-١٩٩٣ (١٢٩٨، ١٨٩١، ١٥١٩) امرأة على التوالي. وتوسط وعلى مدى ثلات سنوات ١٩٩٥-١٩٩٣ بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والدوائر الاقتصادية لإيجاد فرص عمل مناسبة للنساء وتم تشغيل النساء فيها حيث وفرت فرص عمل خلال السنوات (١٩٩٥-١٩٩٣) (١١١٨، ١٣٧٤٥، ١٤٤٦) فرصة عمل على التوالي.

- تطوير البيانات الإحصائية الدقيقة بحيث تكون موزعة حسب نوع الجنس عن حالة الفقر وعلى أساس دلالاته الواردة في قانون الرعاية الاجتماعية كأساس لوضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكلية والجزئية التي تكفل القضاء على العوامل المسيبة للفقر وخاصة لدى النساء.

- دعم أنشطة صناديق التكافل الاجتماعي في منظمات المجتمع المدني ودوائر الدولة والقطاع الاشتراكي بما يؤمن المساعدة للنساء الفقيرات والمعلمات لأسرهن، وطالبات الجامعات والمعاهد الفنية لاجل تلافي نفقات الدراسة عن طريق صندوق دعم الطلبة في المؤسسات التعليمية العالية وتوفير الأقسام الداخلية لسكن الطالبات.

#### ٩ - دمج الأهداف والغايات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل مكافحة الفقر ومشاركة الناس للعمل على تخفيف الفقر وإنشاء المؤسسات لذلك والعمل على معالجة الفقر الريفي

##### الإجراءات :

- إجراء تحليل للسياسات والبرامج الخاصة باستقرار الاقتصاد ووضع برامج التعديل الهيكلي للقطاعات الاقتصادية ، الضرائب ، التشغيل والأسوق وكل ما يتعلق بالاقتصاد وقدر تعلق الأمر بتأثيرها على الفقر .

- إعادة رسم السياسة الاستثمارية ذات العلاقة بتطوير البنية الأساسية وإعادة الأعمار وإصلاح ما دمرته الحرب وإدارة الموارد الطبيعية والموارد البشرية لصالح الناس الفقراء مع تحسين المستوى المعاشي على المدى البعيد .

- العمل على تنمية المناطق الريفية والتنمية الزراعية من خلال التأكيد على أهمية القطاع الزراعي ومكانته المهمة في الاقتصاد الوطني من جهة وصلته بالأمن الغذائي للمواطنين عموماً وارتباطه المباشر بتطوير الريف وتحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية في مناطق واسعة من العراق، ومن هذا المنطلق توجّهت معدلات متزايدة من الاستثمارات لدعم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتوفير مستلزمات التنمية الزراعية وفي مقدمة ذلك المشاريع الagraicale الكبّرى واستصلاح الأراضي ودعم التحول من الزراعة التقليدية إلى الأنماط الجديدة في التنمية الزراعية التي تعتمد على المكتبة اعتماداً واسعاً واستخدام البذور الحسنة والأسمدة الكيماوية والطرق العلمية الحديثة في الحراةة والزراعة والحمضاد وإعداد البحوث والدراسات الزراعية لتطوير الإنتاج ، إضافةً إلى هيئة المستلزمات المكملة الأخرى ولا سيما الطرق الريفية المعبّدة ومنظّمات التخزين العاديّة والمبردة ، فضلاً عن المشاريع الصناعية المكملة والتي تعتمد على المنتجات الزراعية وتعزيز مساهمتها في الأمن الغذائي وقد حققت على سبيل المثال قيمة الإنتاج النباتي وبالأسعار الجارية في سنة ١٩٩٠ معدّل نمو قدره ٣٪١٧ آملا الإنتاج الحيواني فقد حقق في نفس السنة معدّل نمو ٣٪١٥ .

- إنشاء آليات ودعمها بشكل مناسب لأجل تسييق الجهود المبذولة لمحاربة الفقر بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وبلورة الأفكار المشتركة فيما بين فئات المجتمع المختلفة ولأجل هذا الغرض شكلت لجنة استشارية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في سنة ١٩٨٨ لأجل الوقوف وتشخيص والتخفيف من حالة الفقر في القطر ، ضمت العديد من الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.

- دعم إدارة الأراضي في مجالات الرعي والصيد واسكان البدو وتطوير نظم الإدارة لديهم والحصول على المياه والتسويق والخدمات الصحية والإعلامية وبضمنها خدمات الطب البيطري ومشاريع إصلاح الأراضي وشق الأنهار والمبازل الكبرى بضمّنها مشروع نهر صدام الذي أنجز في سنة ١٩٩٢ حيث يعتبر النهر الثالث في العراق والذي يخدم حوالي ستة ملايين دونم من الأراضي المستصلحة إضافةً إلى أبعاده الاجتماعية على المدى البعيد ويعمل هذا النهر على تحسين الأرضي الزراعية بعد تخلصها من الأملاح لزيادة الإنتاج ، إذ تبذل الأملاح من وسط وجنوب العراق إلى مياه الخليج العربي عبر شط العرب ، وبحدود (٨٠) مليون طن سنويًا . يساعد النهر على التقليل من نسبة التلوث في نهر دجلة والفرات وشط العرب وذلك بتحويل مصبات شبكات الصرف

وجعلها تصب فيه بدلاً من آن تصب في نهر دجلة والفرات . سيعمل هذا النهر على توسيع عدد كبير من العوائل الفلاحية على جانبيه وهذا بدوره سيقلل من التضخم السكاني في المدن، بالإضافة إلى توفير فرص العمل في القطاع الزراعي وتكوين المجتمعات السكنية الجديدة من خلال تحسين الزراعة والقاعدة الصناعية .

ويمكن الاستفادة من النهر في تنمية الثروة السمكية ، وبالتالي زيادة العوائد الاقتصادية لل耕耘ين وتحسين مستوى الثقافى والاجتماعي .

#### ١٠- تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمجتمع وتنفيذ التعهدات بشأنها.

الإجراءات :

- تحقيق نسبة التحاق ٩٨% من الأطفال في التعليم الابتدائي ومن مرحلة التعليم الإلزامي ليكون تسع سنوات بدلاً من ستة .
- السعي إلى تحفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر إلى (٥٠) وفاة لكل ألف ولادة مع خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع إلى (٢٠) وفاة بحلول عام ٢٠٠٠ .
- خفض معدل وفيات الأمهات الحوامل إلى نصف معدلات سنة ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠ .
- خفض سوء التغذية الحاد والمتوسط للأطفال دون سن الخامسة إلى نصف معدل سنة ١٩٩٠ بتوفير ضمان الآمن الغذائي على النطاق المحلي .
- توفير الصحة الإنجابية من خلال توفير المعلومات عن طريق تنظيم الأسرة وتقديم خدمات الإرشاد والعناية بصحة آلام قبل وأثناء الحمل والحصول على مستوى صحي للجميع بمستوى يؤهلهم لحياة متحدة اقتصادياً واجتماعياً .
- تحفيض معدل الأمية بين الكبار إلى نصف مستوى عام ١٩٩٠ وتحقيق الوصول إلى التعليم النوعي وإعطاء التعليم الابتدائي والتقني والتدريب المهني أولوية خاصة ومحاربة الأمية مع دعم التعليم في مراحله كافة .
- إعطاء الفرصة للمترسرين في المراحل الدراسية لتكميل دراستهم المسائية للحصول على شهادة إضافة إلى استمرارهم بالعمل أثناء النهار .
- توفير مياه صالحة للشرب بشكل مستمر وبكميات كافية بكافة أرجاء القطر وإتاحة الصرف الصحي للجميع .

لقد انشأ العراق مشروع وفاء القائد سنة ١٩٩٧ وهو مشروع ستراتيجي كبير تم تفديذه بالخبرة والأيدي العراقية لتأمين المياه العذبة لسكان البصرة من موقع البدعة. سيعمل هذا المشروع على تأمين مياه الشرب لحوالي (٢,٥) مليون مواطن في محافظة البصرة وذي قار، وقد بلغت كلفة المشروع (٤٠) مليار دينار بالعملة المحلية . يوفر هذا المشروع (١٥٠) مليون غالون من الماء يوميا للمستفيدين منه ، بما يحقق وفراً مالياً لمواطني محافظة البصرة ما يقارب (٢٤) مليار دينار سنويا كانت تتفق لأجل شراء الماء الصالح للشرب .

#### ١٩ - توسيع العمالة المنتجة وتحفيض البطالة

إن العمل المنتج والتوظيف عنصران أساسيان للتنمية إضافة لكونهما عنصرين هوية الإنسان. ينبغي أن يسير كل من النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة إضافة إلى توسيع العمالة المنتجة جنباً إلى جنب . أن القول بأن العولمة والتطور التكنولوجي السريع يزيدان من حركة العمل ويتاحان فرص عمل جديدة حالة لا يمكن التأكيد منها ويبقى العمل المناسب والأجور المناسبة لقاء الأعمال وسيلة فعالة للحد من الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي .

إن تحقيق هدف التشغيل الكامل يتطلب التنسيق على كل المستويات بين الدولة ، المساهمين الاجتماعيين وكافة شرائح المجتمع المدني خلق الأوضاع التي تمكن كل فرد من المساهمة والانتفاع من العمل المنتج .

ينبغي على القطاعات العامة والخاصة بذل جهود متميزة في كافة مجالات سياسات الأعمال لضمان المساواة بين الجنسين ، الفرص المتكافئة وعدم التمييز في العرق أو الجنس ، الدين ، العمر ، الصحة والعجز . كما ينبغي الاهتمام باحتياجات الجماعات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى سوق العمل وذلك لدمجهم في الأنشطة الإنتاجية مع تعزيز آليات مساندة وفعالة .

الإجراءات :

#### ١ - في مجال التشغيل والتدريب :

ان عملية التنمية في العراق هي عملية تغير وبناء شاملة تغطي حياة المجتمع بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بحيث يسهم جميع الأفراد في أداء مهامها وتحمل مسؤولياتها ويشاركون فيما ينتج عنها من منافع تطويرية تحسن ظروف المعيشة وترفع من مستواها ، وكما أسلفنا ان هذه العملية ترتكز على اعتبار الفرد قيمة وهدف لها ضمن تطور المجتمع وعلى

أساس تضامن هذا الفرد مع المجتمع والالتزام بعدها العمل الجماعي ، لذا نجد ان التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي قد أكد على ضرورة التوسيع في الاستثمار البشري وتقديم أوسع الخدمات لتنمية الموارد البشرية ، بما يضمن تنمية عنصر العمل ضمن اتجاهات حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفي ضوء ذلك فإن المسارات التنموية في العراق قد أكدت على مواصلة الجهد المكثفة في الاستثمار الموجه للعناية بالإنسان ورفع الكفاءة الفنية للقوى البشرية المتاحة وبما يعزز إمكانات القطر في استغلال الموارد الاقتصادية بأعلى إنتاجية ممكنة .

ومن هذه المنطلقات كانت خطط التنمية في العراق تسعى ضمن أهدافها الى :-

أ - تحقيق التشغيل الكامل وخلق فرص عمل تؤمن الاستثمار الأمثل للعنصر البشري .

ب - العمل على تشخيص موقع البطالة المقنعة في الهيكل الوظيفي وإعادة توزيع الفائضين بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني .

ج - اعتبار العمل ركيزة أساسية لتحقيق الاشتراكية وتوجيه الناشئة على حب العمل وتقديره واحترامه والإقبال عليه والتعاون في سبيل أدائه .

سعى العراق إلى تطوير موارده البشرية ابتداء من سنة ١٩٧٢ وجرت محاولات عدة لحصر احتياجاته من القوى العاملة ومن ثم التخطيط لسد تلك الاحتياجات من القوى البشرية والتخطي في هذا المجال الخطوات التالية:

أولا: الربط المتكامل ما بين السياسة التربوية والتدريبية واحتياجات القطر من القوى العاملة كما ونوعا وجعل مؤشرات الحاجة إلى القوى العاملة أساسا للتوسيع في نظامي التعليم والتدريب .

ثانيا: إحداث التوازن ما بين الاستثمار المادي والبشري لكل من التعليم الجامعي والفنى من جهة وعمليات التدريب للعمال الفنيين من جهة أخرى .

ثالثا: تطوير النظام التربوي بمستوياته المختلفة وأجراء التغييرات الجذرية في فلسفته واتجاهاته وتكيفه مع التطورات الجذرية الحاصلة في المجتمع والاقتصاد وتحديد درجة مرونته تجاه الطلب الاقتصادي والاجتماعي إلى القوى العاملة وتطوير كافة مستوياته وبضمها التعليم المهني ، و توفير المعلمين والمدرسين في الاختصاصات العلمية لغرض التمكّن من تحقيق الأهداف التربوية.

رابعا: تطوير مراكز التدريب المهني في المؤسسات الحكومية الموازية لأجل رفد الأنشطة القطاعية المختلفة بكافة المستويات المهنية المطلوبة .

خامساً: مدد الجسور بين التعليم والتدريب بحيث يتمكن نظام التدريب من الاستفادة من الطاقات البشرية والمادية للنظام التعليمي وتطبيق سياسة الانسانية لخارجات التعليم المتوسط في رفد مراكز التدريب بالمتدربيين .

سادساً: زيادة الطاقة الاستيعابية لنظام التدريب الذي يتميز بعمره عالي نسبياً لاستجابة العرض للطلب بسبب محدودية المدة الزمنية في آلية التدريب في توفير مخرجاته إلى سوق

العمل وعن طريق :

١- التدريب أثناء الخدمة في كافة القطاعات وبشكل خاص في قطاع الصناعات التحويلية والبناء والتشييد، إضافة إلى باقي القطاعات .

٢- توسيع الطاقات الاستيعابية لمراكز التدريب عن طريق تشغيلها أكثر من وجة واحدة.

٣- تنوع الاختصاصات المتواجدة ضمن مرحلة التعليم المهني والصناعي منها بشكل خاص .

لقد كان من نتائج تطبيق هذه السياسة ارتفاع معدلات غو تشغيل القوى العاملة وتتوفر الاختصاصات المطلوبة في القطر وبالتالي الاقراب من تحقيق احتياجات العراق من القوى العاملة كسياسة وهدف من الأهداف الأساسية آلتى كانت تطمح القيادة السياسية في العراق إلى تحقيقه في هذا المجال .

إن سياسة التشغيل في العراق حملت بعض الخصائص والصفات يمكن إيجازها في النقاط

آلية:

- استحواذ أجهزة الدولة والقطاع الاشتراكي على الاهتمام الأكبر في مجمل سياسة التشغيل وفي كافة أوجه النشاط الاقتصادي .

- إعطاء عناءة أكبر لفرص التشغيل الظاهرية وعناية أقل ب مجالات العمل أي الجذور الاقتصادية ب مجالات التشغيل .

- عدم وضوح - أو عدم استقرار - الإجراءات الاقتصادية المتعلقة بتوجيه وتحريك مجالات التشغيل في القطاع الخاص ، رغم أن أكثر من نصف المستغلين يتتركزون في هذا القطاع . وبسبب هذه الخصائص ، فإن سياسة التشغيل في العراق لم يكن لها تأثيراً ملمساً على القطاع الخاص وهذه النتيجة تطرح نفسها في ضوء معطيات الظروف الراهنة ، فبسبب توقف صادرات النفط فإن العراق صار يواجه ندرة حادة في مستلزمات الإنتاج عموماً وفي النشاط السمعي بوجه خاص الأمر الذي أضعف إمكانات الإحلال والتجديـد وانخفاض الطاقات الإنتاجية ، الأمر الذي سينعكس بالضرورة على إمكانات توسيع فرص العمل والتشغيل بشكل عام .

يتجاوز حجم البطالة في العراق الحجم الظاهري لهذه المشكلة لكن البيانات والتقديرات المتاحة حول الموضوع تقتصر فقط على البطالة الظاهرة، الأمر الذي يستلزم تأثير التحفظ على ذلك . فإذا استندنا إلى مؤشرات البطالة الظاهرة فقط فسيظهر لنا أن مشكلة البطالة في العراق سنة ١٩٩٠ هي أقل وطأة من البطالة في العديد من الدول الأوروبية أو الدول الخبيثة بالعراق.

إن مؤشرات البطالة في العراق تفصح عن وجود علاقة أكيدة بين البطالة ومستوى التعليم حيث ظهر لنا أن النسبة الكبرى للعاطلين هي بين الأشخاص الذين لم يحصلوا على تعليم آ أو الذين يقع تحصيلهم دون مستوى الابتدائية . ويبدو أن البطالة الظاهرة أكثر انتشاراً بين الشباب وصغار السن بالمقارنة مع كبار السن .

ولعل هذا المؤشر بحد ذاته يشير إلى آن الأفراد كلما تقدمت بهم السن يميلون إلى القبول بأي عمل يتبع لهم أي مستوى من الدخل ، في حين الشباب أكثر حرصاً على السعي للحصول على أعمال تتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم .

آن تراجع النشاط الاقتصادي للمشاريع القائمة وكذلك ظروف الحصار وهو الأهم قد ساهم إلى حد بعيد في زيادة حدة البطالة الظاهرة والمقلعة في العراق مما اثر بشكل فاعل على كافة فئات المجتمع وبضمهم الفئات الأقل دخلاً والمحرومة .

#### الاستنتاجات :

كان العراق كغيره من الدول النامية قد سعى منذ تأسيسه بعد الحرب العالمية الأولى إلى تحقيق نمو اقتصادي تكون حصيلة رفاهية الفرد وتحسين المستوى المعاشي للسكان عموماً وذلك من خلال السياسات الاقتصادية بوجه عام والاستثمارية بوجه خاص .

ومن البديهي أن نجد تمايزاً بين حقبة وأخرى في استراتيجية النمو الاقتصادي وأساليب تحقيقه والترابط الموجود بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بوجه عام .

إن هذا التمايز حكمته عوامل عديدة تضع في جوهرها الأفق الاستراتيجي للدولة وتتوفر الموارد المالية ومدى التباين في الأولويات من حيث الأهداف الاجتماعية بوجه عام والأنشطة الاقتصادية بوجه خاص، بالإضافة إلى تطور الأساليب التقنية والأساليب الإحصائية، عن كشف مواطن الضعف والقوة في المؤشرات التفصيلية للنمو وعنوانه الاقتصادي الضيق والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعناها الواسع .

بعد قيام ثورة ١٧-٣٠ توز ١٩٦٨ بدأت الحكومة بإصدار العديد من التشريعات الاقتصادية باتجاه تعزيز دور الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر ، لقد كان الاهتمام

الأول منصباً على وضع الأسس الهدفية إلى تعزيز النهج الاشتراكي، فقد بذلت الدولة جهداً كبيراً منذ المراحل الأولى للثورة باتجاه التوسيع في الخدمات: الاجتماعية، الصحية، التعليمية وبناء المرتكزات الأساسية لأجهزة الحكومة وتركز الاهتمام على بناء أجهزة التخطيط.

وبقدر تعلق الأمر باستراتيجية التنمية الاقتصادية التي رسمتها الحكومة آنذاك فقد استندت إلى التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي والذي انعقد في سنة ١٩٧٤ الذي تناول شرح مهام التحول الاشتراكي وصياغة استراتيجية التنمية القومية والتي تم تحديد الخطوط العامة لها بما يأوي:

١ - السعي لتطوير قوى الإنتاج وتقدم إنتاجية العمل واستخدام التقنيات الحديثة لبناء الاقتصاد الوطني.

٢ - التوسيع الكبير في الاستثمار المادي والبشري بما يزيد من التطور السريع والمتوازن في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - الربط بين سياسة الاستثمار وسياسة الادخار بحيث يكون التركيز الأساس على تشجيع المدخرات الوطنية لتأمين تطوير القدرات الذاتية للتنمية.

٤ - الربط بين سياسة الاستهلاك ومتطلبات التنمية، بحيث لا يتعارض هدف هذه السياسة مع الهدف النهائي للتنمية وهو الارتفاع بمستوى معيشة المواطنين عن طريق تحقيق فائض في المدخرات الوطنية توجه نحو سبل الاستثمار النافعة لتحقيق علمي سليم.

٥ - توسيع التصدير وتنوع الصادرات.

٦ - الارتفاع بمستوىوعي الجماهير ودفعها للمشاركة في جهود التنمية.

٧ - ضرورة الربط الدائم بين الخدمات ومحفوبياتها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - تقليل الفجوة بين الريف والمدينة من ناحية تقديم الخدمات بشتى أنواعها للتخفيف من حدة الهجرة من الريف إلى المدينة.

لقد ترجمت هذه السياسة إلى أهداف تنمية عكستها خطط التنمية القومية لأجل:

أ - رفع المستوى المعاشي وفقاً لإجراءات وضوابط التنسيق بين حركة الأسعار والأجور والرواتب والسياسات المالية والنقدية والضرافية.

ب - توسيع وتطوير علاقات الإنتاج الاشتراكي.

ج - تطوير الخدمات العامة.

د - تطوير أجهزة التربية والتعليم بما يكفل أعداد أجيال مؤهلة لتحقيق الأهداف القطرية والقومية.

ـ توفير الظروف المناسبة للعيش الآمن وتوفير المسكن وتحسين شروط البيئة الاجتماعية والاقتصادية لكافة شرائح المجتمع وبضمها المرأة والشباب والشيخوخة .

وـ تشخيص مواطن البطالة المقنعة والظاهرة ومعالجتها .

من هذا الاستعراض السريع يلاحظ بان العراق قد بدأ بتشخيص المعوقات الاجتماعية ومواطن الضعف والخلل في المجتمع العراقي قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة ١٩٩٥ ، وأن الأهداف والغايات التي وردت في وثيقة وإعلان المؤتمر جاءت متطابقة مع ما كان يسعى العراق إلى تحقيقه حين فرض الحصار الاقتصادي عليه وقبل ذلك الحرب التي استمرت ثمان سنوات مع إيران .

في تقرير للأمم المتحدة صدر في تشرين أول سنة ١٩٩١ أعده فريق دولي ، وصف العراق بأنه دولة كانت في أوائل وأواسط الثمانينات تسير بسرعة إلى مستويات مقاومة للدول المتقدمة حيث توفرت نظم صحية جيدة وشاملة ومياه شرب نقية ووافرة ومحطات معالجة مياه البحار حافظت على نوعية جيدة من مياه دجلة والفرات ، كذلك توفرت في العراق شبكة حديثة للاتصالات تمتد إلى جميع المناطق الريفية والحضرية وبإضافة إلى طرق مواصلات حديثة مع إنشاء وتشغيل عشرون محطة أساسية لتوليد الطاقة الكهربائية .

لقد استثمر العراق عوائد بيع النفط في استيراد المكائن والمعدات الثقيلة والأدوات الاحتياطية وبقية احتياجات القطر من المواد الغذائية والخدمات الإجتماعية .

لقد أكدت سياسة الحكومة على تخفيض التفاوت في الدخل وطبقت سلسلة من الاستراتيجيات والخدمات التي سبق وإن تطرقنا إليها ، لكن كلها توقفت بعد الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق ومنذ سنة ١٩٨٠ .

على العراق من حربين خلال الأعوام الماضية ، وقد سببت حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨) إلى أضرار جسيمة بالخدمات الأساسية في المحافظات السبعة الواقعة على الحدود مع إيران .

وكان الاقتصاد العراقي لا يزال في مرحلة الانتعاش النسيي حين اندلعت حرب الخليج في سنة ١٩٩١ ، وإن كانت هذه الحرب اقصر في وقتها ، نجد أنها سببت دماراً أكبر حيث دمرت وبشكل أساس البنية التحتية بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي والحضر التجاري الذي فرض على العراق في آب ١٩٩٠ وتجريد الأرصدة العراقية في الخارج مما افقد القطر توازنه من الناحية الاقتصادية .

لقد نجم عن كل ما تقدم ، إضافة إلى نقص العملة الصعبة والانخفاض الكبير في قيمة الدينار العراقي قياساً بسعر صرف الدولار الأمريكي ، ارتفاع هائل في الأسعار نتيجة لمواجهة التضخم الخنزوري ، كما انخفضت بشدة فرص العمل بسبب نقص المواد الأولية وقطع الغيار إضافة إلى تدهور

إمكانات القطر في توليد وتوفير الطاقة الكهربائية والخسائر دور الدولة في حركة التنمية إضافة إلى تدهور نشاطات القطاع الخاص الإنتاجية ، مما أدى إلى توسيع القطاع الاقتصادي غير الرسمي من خلال جهود الأفراد والآسر لتعويض الخسارة في مواردهم .

لقد اثر الحصار على جميع مؤسسات المجتمع ومنها المؤسسات التربوية كما أشارت إلى ذلك التقارير الدولية ومنها تقرير الأمير صدر الدين آغا خان وتقرير جامعة هارفرد وغيرها من التقارير كتقارير برنامج الغذاء العالمي ، مركز الأمم المتحدة للاستيطان البشري ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أجمعت هذه التقارير على جسامنة الأخطار التي تهدى الشعب العراقي والتي تمثلت في :

- حدوث فاجعة إنسانية ومجاعة .

- وفاة عدد كبير من الأطفال والنساء والشيوخ .

- دمار البنية التحتية .

- تفكك النسيج الاجتماعي .

- بروز أثار نفسية واجتماعية تمثلت في القلق والخوف وانعدام الأمان .

- تردي كفاءة أداء ومردودات الخدمات العامة وبضمها الخدمات التربوية  
والتعليمية بشكل خاص .

- توقف المصانع والمعامل المحلية عن الإنتاج .

- تدني الحالة الصحية والخسائر الخدمات الوقائية والعلاجية .

ونتيجة لذلك بلغت البطالة والنقص بالفرص التشغيلية المتاحة والفقر المدقع معدلات عالية .

وأدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وهبوط معدلات الإنفاق عن الخدمات الاجتماعية إلى زيادة تدهور الأوضاع الاجتماعية واسهم بشكل كبير في تنامي الفقر ، أو حتى إذا ما آخذنا بالتقديرات المخافضة فإن الذين يعيشون على دخل تحت خط الفقر عما كان عليه في سنة ١٩٩٧ أحذا بالتزاييد .

إن أوضح المؤشرات ضمن الظروف الاقتصادية المتردية بعد حرب الخليج والحصار الاقتصادي تمثلت في الهبوط الكبير في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ إن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من (٦٠٠٠) دولار سنة ١٩٨٠ إلى (١٦٢١) دولار سنة ١٩٩٠ ، { كان نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في تقرير التنمية البشرية الوطني (٧٦١) دولار لسنة ١٩٩٣ }. كما أن دليل التنمية البشرية في العراق لسنة ١٩٩٨ قد انخفض عما كان عليه في سنة ١٩٩٥ إلى حوالي (٢٥) نقطة .

إن استمرار الحصار على هذا النحو سيصعب بصفة متزايدة على المجتمع بصفة عامة والقراء منهم بصفة خاصة على الخروج من دائرة الحرمان والعودة إلى وظائفهم ومستوياتهم الاجتماعية السابقة .

كما إن الأضرار الاجتماعية ستمتد زمنا طويلا ، وحتى بعد رفع الحصار ... ويمكن القول استنادا إلى الأدلة القاطعة المتزايدة التي أثبتتها تقارير منظمات الأمم المتحدة المختلفة على استشراء سوء التغذية بين الأطفال وزيادة نسبة الوفيات للأطفال دون سن الخامسة وزيادة نسبة الوفيات بالنسبة للنساء الحوامل وللأكبار السن ، والانخفاض أعداد الطلبة المقيدين في المدارس بشكل عام والمقيدين في المدارس الابتدائية والإناث منهم بشكل خاص ، وأن تأثير الحصار في الموارد البشرية والمجتمع سينتقل إلى الأجيال المقبلة .



